هناك اختلاف في الأداء بين المصارف مع عدم وجود حل مشترك للاستمرار في تحسين الأداء

دراسة: الخدمات المصرفية للشركات في البنوك الخليجية تحقق أعلى مستوى أداء منذ 2008

■ قطاع الشركات المتوسطة والصغرى قادر على الحفاظ على نسبة القروض إلى الودائع

وفق دراسة نشرتها «ذا بوسطن كونسلتينج غروب» مؤخرا، حققت إدارات الخدمات المصرفية للشركات في البنوك في بلدان مجلس التعاون أعلى مستويات أدائها من حيث الإيرادات والأرباح الصافية، متخطية حتى مستويات ما قبل الأزمة المالية في 2008. ويظهر هذا الأداء القوي بشكل جلي عند مقارنته بأداء الخدمات المصرفية للأفراد في المصارف نفسها، حيث الإيرادات والأرباح الصافية بالكاد وصلت إلى مستويات سنة 2008.

وفي تقريرها حول المقارنة المعيارية للخدمات المصرفية للشركات، أشارت «ذا بوسطن كونسلتينج جروب» إلى وجود «أداء بسرعات مختلفة» عندما يتعلق الأمر بالخدمات المصرفية للشركات في المصارف حول العالم، وأوضح التقرير أن هناك نموا إيجابيا لأسواق بلدان مجلس التعاون الخليجي في هذا السياق.

ومن خلال تقييم أداء مجموعة من المصارف الرائدة في منطقة بلدان مجلس التعاون الخليجي، والتي شاركت في المقارنة المعيارية التي أنجزتها «مجموعة بوسطن» بين الخدمات المصرفية للشركات، يتبين أن أسواق مجلس التعاون الخليجي تستعيد عافيتها بشكل أكبر مقارنة بما تشهده مناطق أخرى حيث نمت خدمات الشركات للبنوك التي شملتها المقارنة بنسبة 12 في المئة بين عامي 2009 و2011، وهي أعلى نسبة بين كل المناطق التي شملتها الدراسة.

وأما على المستوى العالمي فإن المصارف في أوربا ما زالت ترزح تحت الضغط في أعقاب الأزمة المالية مع نمو محدود أو تراجع في الإيرادات، بينما تظهر إدارات الخدمات المصرفية للشركات في بلدان مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا والاقتصادات سريعة التطور واقتصادات الموارد المتقدمة «كندا وأستراليا» تحسنا في الأداء بنسبة أحادية العدد عالية أو حتى بنسبة ثنائية العدد.

واللافت للاهتمام هو أن الخدمات المصرفية للشركات في البنوك في بلدان مجلس التعاون الخليجي لا تزال متأخرة إذا ما قورنت بغيرها بناءً على معايير أساسية أخرى كعائد رأس المال التشغيلي. كما أن حوالي ثلثي إدارات الخدمات المصرفية للشركات لا تدر النسبة المتوقعة بشكل عام والمحددة في 16 في المئة من أدنى عائد للاستثمار.

وقد صرح ماركوس ماسي، شريك والعضو المنتدب لمجموعة «بوسطن كونسلتينج غروب»، ورئيس فريق الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وأسواق رأس المال ومؤلف هذه الدراسة، قائلا: «لقد استطاعت المصارف زيادة إيراداتها وحتى أرباحها عبر منح المزيد من القروض وإبقاء خسارة القروض تحت السيطرة، لكن خياراتها ظلت محدودة بالنسبة لتنويع مصادر الإيرادات بعيدا عن منح القروض العادية. ولذلك لم يترتب على ذلك أي تحسن حقيقي في العائد على رأس المال التشغيلي بالرغم من الايرادات المرتفعة».

وتبدو النتائج التي توصل إليها التقرير أكثر وضوحا عندما نحصل على فكرة مفصلة عن أداء المصارف. فقطاعات الخدمات المصرفية للشركات «سواءً كانت صغيرة جداً أو صغيرة، أو متوسطة أو كبيرة» داخل الخدمات المصرفية للشركات في المنطقة، والتي لها نسب أصغر من العائدات الناجمة عن القروض والمتميزة بأدائها الجيد جدا على معظم مستويات إطار العمل الذي وضعته مجموعة بوسطن لتقييم الخدمات المصرفية للشركات الممتازة أظهرت عائداً أكبر على رأس المال التشغيلي. وبالمقابل، فإن قطاعات الأعمال التي لها نسب عالية أو عالية جداً من عائداتها الناتجة عن منتجات القروض وأداء ضعيف على العديد من المستويات تبقى بعيدة كل البعد عن تحقيق المعدل المثالي للعائد على الاستثمار المحدد بـ 16 في المئة الخاصة بعائد الاسهم.

ويشير التقرير إلى أن الخدمات المصرفية للشركات ستحتاج إلى اعتماد مقاربة خاصة بكل قطاع لتحديد العائدات المستهدفة بغرض خلق حوافز تتماشى مع مصالح المستثمرين في الاسهم، مادام أنه لا يمكن لكل القطاعات أن تقاس بناءً على حد أدنى واحد لعائد الاستثمار المستهدف.

وأضاف محمد ترّة، المدير في مكتب المجموعة في دبي والمؤلف المشارك في هذا التقرير قائلا: «تميل المصارف في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تبني نهج مختلف في الأداء مقارنة بنظيراتها في الأسواق المتقدمة في كل المقاييس تقريبا. وهذا يُظهر بوضوح الطبيعة المتطورة للسوق ودرجة تطور الخدمات لكل بنك على حدة، إذ نلاحظ أن المصارف القوية قادرة على تحقيق أداء أفضل».

وتسلط الدراسة الضوء أيضاً على ثلاث خصائص «حاسمة جداً» للاعبين الرئيسيين في المنطقة.

وقال ماسي أن « كل أقسام الأعمال التي حققت أفضل أداء ربيعي ضمن هذه الخدمات المصرفية للشركات في المنطقة وأماكن أخرى لديها شيء واحد مشترك- مزيج ائتماني أقل في الإيرادات. فمعظم الاقسام التي كانت قادرة على تخطي العائد على نسبة الاستثمار كان لديها أقل من 55 في المئة من إيراداتها ناتجة عن منتجات القروض. وينطبق هذا على كثير من إدارات الخدمات المصرفية المتوسطة والصغرى في المنطقة، والتي كانت على قدم المساواة مع المصارف من الأسواق المتقدمة من حيث مزيج الإيرادات».

ورغم الحجم الكبير لقطاع الخدمات المصرفية للشركات، استطاع عدد قليل فقط من المصارف تحقيق نسبة إيرادات أعلى من 15 في المئة بالنسبة للأعمال غير المرتبطة بالقروض، بينما في الأسواق النامية يرتفع معدل دخل القطاعات الكبرى للخدمات المصرفية للشركات غير المرتبطة بالقروض إلى الضعف لتصل إلى 30 في المئة . إن هذا الاعتماد الكبير من البنوك الخليجية على الدخل المرتبط بالقروض قد أثر بشكل كبير من حيث متطلبات رأس المال للمصارف وخفض عائداتها على رأس المال التشغيلي.

إن أقسام الخدمات المصرفية للشركات ذات أفضل أداء تكون دائما الاقوى على مستوى الأداء الربيعي من حيث دخل الائتمان المعدل في ضوء المخاطر. ويمكن أن يعزى ذلك إلى دخل فائدة أفضل للأصول محسوبة المخاطر، بحيث تشير إلى إعادة هيكلة الأسعار التي تمكنت هذه المصارف من تحقيقها في أعقاب الأزمة ونجحت في تفادي خسائر كبيرة للقروض، إن لم تكن قد تفادت بالضرورة هذه الخسائر بالكامل.

العامل المشترك بين الخدمات المصرفية للشركات التي حققت افضل أداء هو قدرتها على إدارة السيولة ورأس المال بنجاح خلال الأوقات العصيبة.

وقد علق ماسي على ذلك قائلاً: «لا يسمح قطاع الشركات في البنوك أبداً لنسبة القروض إلى الودائع أن تخرج عن السيطرة. فقد تمكنت من إبقاء النسبة أقل من 130 في المئة ، بشكل ناجح وهذا يعني أنهم كانوا يمولون سيولتهم داخلياً إلى حد كبير. وفي الوقت نفسه، كانوا قادرين على إعادة توزيع رأسمالهم بطريقة ذكية للحصول على أفضل الإيرادات لأي من الأصول محسوبة المخاطر من خلال الإدارة بذكاء للبيع المتقاطع وتحسين التسعير».

ومرة أخرى، كانت قطاعات الشركات المتوسطة والصغرى قادرة بشكل أفضل على الحفاظ على نسبة القروض إلى الودائع تحت السيطرة مقارنة بقطاع الشركات الكبرى التي صارعت لاستقطاب ودائع والمحافظة على قدرتها على الإقراض. وقد حقق قطاع الشركات في البنوك الخليجية بعض أعلى وأقل نسب القروض إلى الودائع مقارنة بنظيراتها في مختلف المناطق. وهذا يبرز مرة أخرى الاختلاف في أداء مصارف بلدان مجلس التعاون الخليجي مقارنة بنظرائها في أماكن أخرى من العالم.

وقد خلص ترّة إلى أنه:» بينما كانت هذه العوامل الثلاثة مشتركة لدى البنوك الأقوى أداء، ستحتاج إدارات الخدمات المصرفية للشركات للعمل باستمرار على تطوير نموذج توزيعها ومراقبة التكاليف، وفي نفس الوقت الاستثمار في تحسين قدراتها. وفي السنوات العصيبة التي تلت الأزمة، كانت كل المصارف تركز على بعض التدابير الحاسمة الضرورية للاستمرارية. وبعد التغلب على فترة التحديات بشكل كبير، تحتاج المصارف اليوم أن تحدد دورتها المناسبة لتعزيز استمرار نمو عائداتها وربحيتها، علما أنه ليس هناك تدابير مشتركة وقابلة للتطبيق على كل قطاعات الخدمات المصرفية للشركات حول العالم».

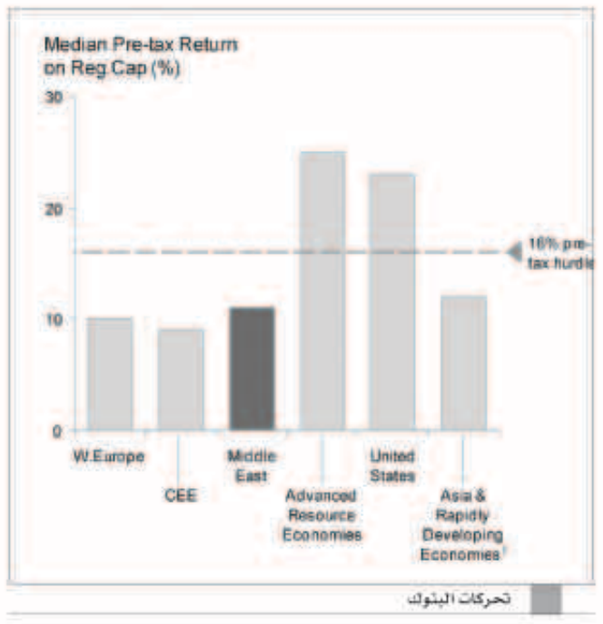

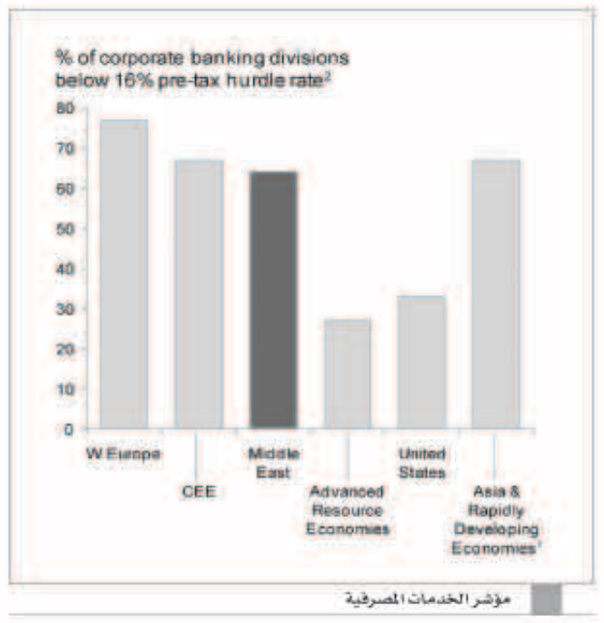

■ قطاع الشركات في البنوك لايسمح لنسبة القروض إلى الودائع أن تخرج عن السيطرة

■ نمو إيجابي لأسواق دول مجلس التعاون في قطاع الخدمات المصرفية

أثار رعب المراقبين والتعاملات قصيرة الأجل بين البنوك تصاب بالشلل

خبير: عاصفة تتشكل في الصين.. وتتنبؤ بانهيار مصرفي قادم

تؤكد مؤشرات اقتصادية أن احتمال تشكل عاصفة مالية في الصين تنتج عنها انهيارات مصرفية، بحسب وصف خبير اقتصادي كبير في بكين.

وتلقت أسواق المال العالمية نبأ غير سار هذا الأسبوع عندما قال بنك الشعب الصيني «المركزي» الأحد الماضي، إن البنوك الصينية لم تعد تقدم قروضاً لبعضها بعضاً، وهي الظاهرة التي أدت في عام 2008 إلى انهيار بنك «ليمان برادرز»، رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة.

وقال باتريك شوفانيك، أستاذ إدارة الأعمال السابق في جامعة تسينجهوا الجديدة ببكين والذي يتولى حالياً منصب كبير المحللين الاقتصاديين بشركة «سيلفركريست أسيت منجمنت» للاستثمار وإدارة الأصول «السوق تجمدت.. ولم تعد هناك تعاملات بين البنوك».

وأضاف شوفانيك في تصريح لوكالة الأنباء الألمانية أن المشكلة خطيرة، بعد ما أصيبت التعاملات قصيرة الأجل بين البنوك بالشلل، كما وصل سعر الفائدة على هذه التعاملات إلى مستويات قياسية.

ووجد بنك أوف تشاين التابع للدولة في الصين نفسه مضطرا إلى الدفاع عن نفسه ونفى الشائعات التي ترددت عن إفلاسه. وقد ترددت أنباء عن تأخر البنك في صرف مستحقات العملاء لمدة وصلت إلى 30 دقيقة بسبب نقص السيولة لديه.

وقال شوفانيك «ماذا يعني الإفلاس؟ هل يعني عدم الرد على الدائنين عندما يتصلون بك؟ لا، بل يعني أيضاً عدم دفع مستحقاتهم، إنه سؤال في علم الدلالة إذن، فالبنوك لم تفلس وإنما فقط اشترت بعض الوقت».

والحقيقة أن احتمال حدوث انهيار مصرفي في دولة بحجم الصين، خصوصاً في ظل الحجم الضخم للودائع الخاصة في البنوك، قد أثار رعب المراقبين في بكين رغم أن مراقبي السوق لاحظوا وجود مؤشرات على تشكل عاصفة في بداية هذا الشهر.

وبالفعل ارتفعت أسعار الفائدة على القروض في كثير من الأسواق، وهو ما يشير إلى أن البنوك أصبحت أكثر قلقاً من تقديم قروض قصيرة الأجل لبعضها بعضاً. وقد وصل سعر الفائدة على القروض بين البنوك الأسبوع الماضي إلى نحو 14 في المئة رغم تراجعها عن هذا المستوى المرتفع يوم الجمعة الماضي.

وتشير التوقعات في السوق إلى أن سعر الفائدة على القروض بين البنوك سيدور حول 8.5 في المئة لمدة شهر مقبل. وبالنسبة للاقتصاديين فإن ارتفاع سعر الفائدة عن مستوى 6 في المئة يعني وجود أزمة سيولة.

ويقول شوفانيك «يضع هذا السوق المصرفية فوق مستوى التجمد مرة أخرى. إذا كان هناك نوع من الصدمة، سيتجمد السوق».

والحقيقة أن الأزمة المصرفية بدأت تؤثر في الاقتصاد الحقيقي للصين، صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم. فقد تراجعت ثقة المستثمرين في الاقتصاد الصيني، حيث أشار مؤشر مديري المشتريات إلى الانكماش بعد سنوات من إشارته الدائمة إلى النمو.

كل هذه الأنباء غير سارة بالنسبة للاقتصاد العالمي الذي يتزايد اعتماده على نمو الاقتصاد الصيني.

ويقول محللون في بنك لانسبنك هيسن تويرنجن الألماني إنه إذا استمر هذا الاتجاه، سيكون هناك شعور بالتأثير على القروض للشركات، وبالتالي على الاقتصاد الحقيقي.

في الوقت نفسه، فإن الحكومة الصينية لا تستطيع العودة إلى سياسة ضخ الأموال التي تبنتها أثناء الأزمة المالية العالمية عام 2008 لأن هذه السياسة هي السبب الدقيق للصعوبات الاقتصادية الحالية التي تواجهها الصين.

وقال شوفانيك «الخلفية التاريخية هي أن الصين غزت النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمس الماضية ببرامج تحفيز، وقد أدى هذا إلى فقاعة إقراض».

وأضاف أنه لا يمكن القول إن جميع الاستثمارات يمكن أن تتحرك وفقا لهذه التوقعات.

وأوضح أنه إذا اتجه قدر كبير من القروض إلى استثمارات لا تحقق عائدات، ستتراكم هذه الديون، وهو ما يعني أنها لن تحقق عائدات رأسمالية.

ترقب القطاع المالي في الصين

البنك المركزي الصيني يؤكد تراجع أزمة السيولة النقدية

أكد بنك الشعب «المركزي» الصيني أن البلاد لا تعاني نقصاً في السيولة النقدية وأن أزمة السيولة الحالية بين البنوك ستخف تدريجياً.

وقال البنك في ثاني بيان له خلال يومين إنه عزز السيولة النقدية لعدد من المؤسسات المالية الحذرة بعد أن ارتفعت الفائدة على القروض قصيرة الأجل بين البنوك إلى مستويات غير معتادة خلال الأسبوعين الماضيين.

وكانت الفائدة على ودائع الليلة الواحدة بين البنوك في شنغهاي قد ارتفعت يوم الخميس الماضي إلى 13ر44 في المئة وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق.

وأرجع البنك هذه الظاهرة إلى مجموعة من العوامل منها النمو السريع للقروض، وتركيز عمليات تحصيل ضرائب الدخل للشركات وزيادة الطلب على النقد خلال موسم عطلات عيد التنين والتغييرات في سوق الصرف وزيادة مخصصات تغطية القروض لدى البنوك.

وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا» أنه مع تلاشي العوامل الموسمية وقلق الأسواق ستتراجع تدريجياً حدة أزمة السيولة.

وكان البنك المركزي قد ذكر الأحد الماضي أن الحكومة الصينية ستبقي على سياستها النقدية المتعقلة وأنها «ستحسنها» في الوقت المناسب مما بدد الآمال في تخفيف شروط الإقراض في الصين.

وذكرت «شينخوا» أن البنك المركزي الصيني يتبنى «موقفاً صارماً» من البنوك التجارية التي تديرها الدولة رغم الزيادات الأخيرة في أسعار الفائدة على القروض بين البنوك.

وأضافت الوكالة أن البنك يحاول «إجبار المقرضين المحليين على وقف ضخ الأموال إلى القطاع المصرفي غير الرسمي الذي تضخم خلال السنوات الأخيرة وأشعل المخاوف من المخاطر المالية».

«موديز» تخفض التصنيف الائتماني للأردن

خفضت مؤسسة موديز الأمريكية التصنيف الائتماني للأردن بدرجتين، معللة خطوتها بالتدهور الشديد للوضع المالي لحكومة عمان في السنتين الماضيتين. وانتقل التصنيف السيادي للأردن من «بي1» «B1» إلى «بي أي 2» «Ba2».

وأوضحت موديز أن المستوى المرتفع للعجز دفع الديون السيادية للبلاد للارتفاع بنسبة 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2011 و2012، ويفوق حاليا الدين العام 23 مليار دولار أي 76 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتوقعت المؤسسة نفسها أن يصل مستوى الدين إلى 90 في المئة بحلول العام المقبل مقارنة بنسبة 60 في المئة قبل خمس سنوات مضت، وأشارت إلى أن احتياطي الأردن من العملات الأجنبية تراجع، ويعزى في جزء منه إلى توظيف السلطات لبعض منه لحماية هبوط العملة المحلية الدينار أمام الدولار، في ظل لجوء متزايد للأردنيين لتحويل ودائعهم إلى العملة الأميركية.

وكان صندوق النقد الدولي قد سلم الأردن في أبريل الماضي مبلغ 385 مليون دولار كجزء من قرض بقيمة 2.1 مليار دولار، والذي يرمي لمساعدة البلاد على مواجهة الاضطرابات الإقليمية التي تواجهها البلاد، ومنها كلفة استضافة اللاجئين السوريين الفارين من المعارك في بلادهم. وأشارت موديز إلى أن نسبة الهشاشة الخارجية للأردن تفوق مرتين النسبة المسجلة لدى الدول التي تتوفر على التصنيف الائتماني «بي» «B».

إسبانيا : معطيات التعافي من الركود الاقتصادي موجودة

اكد البنك المركزي الاسباني امس ان اقتصاد بلاده شهد تحسنا طفيفا خلال الربع الثاني من العام الحالي ما يعطي مؤشرات للخروج من مرحلة الركود الاقتصادي بعد تسجيله معدلات نمو سلبية لمدة سبعة ارباع على التوالي. وقال البنك في تقرير ان البيانات الاقتصادية تشير الى تحسن معظم مؤشرات الاقتصاد المحلي مشيرا الى ارتفاع الطلب المحلي وتحسن ثقة المستهلكين والنشاط التجاري خلال شهري ابريل ومايو الماضيين بمعدل يفوق المتوسط المسجل خلال الربع الاول من العام. ويأتي ذلك في سياق تصريحات وزير الاقتصاد الاسباني لويس دي غيندوس ومحافظ البنك المركزي الاسباني لويس ماريا لينديز اللذين اكدا خلال الايام الماضية بدء تحسن الاقتصاد الاسباني وامكانية الخروج المبكر من الركود الاقتصادي.

ان يذكر ان المعهد الوطني للاحصاء كشف في شهر مايو الماضي الناتج المحلي الاجمالي للبلاد تراجع بمعدل 0.5 في المئة في الربع الاول من العام الحالي مسجلا تراجعا سنويا قدره اثنان بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وتوقعت الحكومة الاسبانية خلال الشهر الماضي تراجع الناتج المحلي الاجمالي للبلاد بمعدل 1.3 في المئة خلال العام الحالي ونموه بمعدل 0.5 في المئة خلال العام المقبل.

وتوقع صندوق النقد الدولي تراجع الناتج المحلي الاجمالي لاسبانيا بمعدل 1.6 في المئة خلال العام الحالي ونموه بمعدل 0.7 في المئة خلال العام المقبل.

الميزان التجاري النيوزيلندي يتراجع

كوالالمبور – «كونا»: تراجع الميزان التجاري النيوزيلندي في مستويات الفائض وبأقل من التوقعات خلال شهر مايو الماضي بقيمة 71 مليون دولار نيوزيلندي متأثرا بتراجع المنتجات الزراعية وارتفاع الدولار النيوزيلندي.

وذكر تقرير أصدره مكتب الإحصاء النيوزيلندي امس حول بيانات الميزان التجاري لشهر مايو ان الميزان التجاري سجل تقلصا في مستويات الفائض بقيمة 71 مليون دولار مقارنة بالقراءة السابقة التي سجلت فائضا بقيمة 157 مليون دولار والتي تم تعديلها الى 174 مليون دولار في حين قدرت التوقعات الفائض بـ427 مليون دولار نيوزيلندي.

وسجلت الصادرات النيوزيلندية لشهر مايو الماضي ارتفاعا بقيمة 4.08 مليارات دولار نيوزيلندي مقارنة بالقراءة السابقة والتي سجلت ارتفاعا بقيمة 3.95 بليون دولار في حين اشارت التوقعات الى ارتفاع بقيمة 4.45 مليارات دولار نيوزيلندي.

وارتفعت الواردات للشهر نفسه بقيمة 4.01 مليارات دولار نيوزيلندي مقارنة بالقراءة السابقة التي سجلت ارتفاعا بقيمة 3.8 مليارات دولار في حين اشارت التوقعات الى ارتفاع بقيمة 4.02 مليارات دولار.«الدولار الاسترالي يعادل 0.782 دولار امريكي».

اقتصاد أمريكا ينمو بأقل من المتوقع

قالت وزارة التجارة الأمريكية الأربعاء في تقديرات نهائية إن أكبر اقتصادات العالم نما بوتيرة أبطأ في الربع الأول من العام الحالي، حيث ناهز 1.8 في المئة على أساس سنوي، في حين كان التقدير السابق يتحدث عن نسبة 2.4 في المئة . وسجل الاقتصاد الأمريكي في الربع الأخير من 2012 نموا بنسبة 0.4 في المئة .

وقد تأثر نمو اقتصاد أميركا سلبا بضعف الإنفاق الاستهلاكي -الذي يمثل ثلثي الناتج المحلي الأمريكي- وتدني ثقة الشركات وتراجع الصادرات خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري.

وأظهر تقرير وزارة التجارة تعديلا بالخفض لمعظم فئات النمو ما عدا تشييد المنازل، وهو ما يلقي بظلال من الشك على التقييم المتفائل للوضع الاقتصادي من مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي «البنك المركزي» الأسبوع الماضي. وكانت أكبر المفاجآت في التقرير ضعف إنفاق المستهلكين، حيث زاد بنسبة 2.6 في المئة فقط في الربع الأول من العام الحالي، وهو ما يقل كثيرا عن التوقع الرسمي السابق الذي تحدث عن نسبة 3.4 في المئة . كما تراجعت الواردات بنسبة 1.1 في المئة والتي تساعد عادة في تعزيز النمو المحلي، كما انكمشت الصادرات بنسبة 0.4 في المئة ، وعرفت استثمارات الشركات الأميركية في المباني ومنشآت أخرى انخفاضا كبيرا بنحو 8.3 في المئة ، في حين كان يتوقع في السابق تراجع بنسبة 3.5 في المئة فقط.

وأسهم تراجع الإنفاق الحكومي بدوره في انخفاض معدل النمو الاقتصادي، حيث انخفض بنسبة 8.7 في المئة على المستوى الاتحادي، وبنسبة 2.1 في المئة على مستوى الولايات.

الاتحاد الأوروبي يوافق على قواعد جديدة للبنوك المتعثرة

مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون الخدمات والسوق الداخلية ميشال بارنييه

بروكسل – «كونا»: وافق وزراء مالية الاتحاد الاوروبي اليوم على قواعد جديدة للتعامل مع البنوك المتعثرة في الاتحاد الاوروبي.

واعرب مفوض الاتحاد الاوروبي لشؤون الخدمات والسوق الداخلية ميشال بارنييه في بيان اليوم عن سعادته لتوصل وزراء مالية الاتحاد الاوروبي الى اتفاق سياسي واسع النطاق حول القواعد المستقبلية لكيفية اعادة هيكلة وحل مشاكل البنوك المتعثرة.

وقال بارنييه ان «هذه القواعد مهمة لحماية دافعي الضرائب من الاضطرار الى انقاذ البنوك في المستقبل».

واشار الى ان «المودعين سيتمتعون بالحماية الكاملة لودائعهم التي تكون قيمتها اقل من 100 الف يورو حتى عندما يتعرض البنك لضائقة مالية».واضاف ان «القواعد الجديدة ستعرض على البرلمان الاوروبي لكي يوافق عليها».